<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">احمد كريم جمعة</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">المدرس الدكتور هيثم عبد الخالق إسماعيل</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">دور العون المالي للبنك المركزي العراقي إلى الحكومة في تحقيق الاستقرار المصرفي/بحث تطبيقي</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠٢٢</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يهدف البحث إلى تعريف انواع العون المالي الذي تقدمه (ضمن مهامها البنوك المركزية للحكومات، وكيف يمكن أن يؤثر في الاستقرار المصرفي، وكذلك رصد مستويات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي من خلال المؤشرات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي، تكمن أهمية البحث من خلال مساهمة جوانب العون المالي الذي يقدمه البنك المركزي العراقي الى الحكومة المتمثلة بوزارة المالية في تحقيق نوع من الاستقرار المصرفي ويمكن توثيق ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي لقياس الاستقرار المصرفي، ومن ثم استعراض أهم مكونات العون المالي الذي يقدمه البنك المركزي العراقي الى الحكومة وبيان أي منها أكثر أهمية للموضوع وترتكز فرضية البحث على يمكن أن يسهم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي من خلال تقديمة العون المالي للحكومة والتي تتمثل في المبادرات التنموية واعادة خصم الحوالات الخزينة وكذلك تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وقد استخدم البحث المنهج التاريخي لسلسلة زمنية لمتغيرات البحث اذا استخدم المنهج التحليلي الكمي وهي نسب نمو المبادرات الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي لعينة من المصارف المتخصصة ومستدوق الإسكان، فضلاً عن استخدم الباحث النسب المالية لمؤشرات الاستقرار المصرفي والمؤشر التجميعي وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها ارتفاع والخام المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق خلال مدة البحث، وهذا قد يعرض القطاع المصرفي إلى مخاطرة عند ظهور أزمات مالية، وأيضا لوحظ أن من أهم البحث، وهذا قد يعرض القطاع المصرفي إلى مخاطرة عند ظهور أزمات مالية، وأيضا لوحظ أن من أهم مكونات العون المالي للحكومة هي مبادرات البنك المركزي العراقي والتي تعد ذات أهمية كبيرة والتي ترتبط بالاستقرار المصرفي وكان تأثيرها في مؤشر الربحية للقطاع المصرفي، واستنتج البحث أيضا أن</td></tr>
</table>

	الاستقرار المصرفي في العراق استقرار هش وأيضا أظهر إلى وجود علاقة بين الاستقرار المصرفي وبين مكونات العون المالي وأخيراً أوصى الباحث في استمرار إطلاق مبادرات من قبل البنك المركزي العراقي والتي تساهم في حل أو تخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وأيضاً المحافظة على الاستقرار المصرفي باعتباره يمثل الجزء الأكبر من الاستقرار للمؤسسات المالية عامة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**احمد مقداد اسماعيل**			
أسم المشرف	**الأستاذ دكتور** **أسعد غني جهاد الخزاعي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**"مؤشرات التحليل الفني ودورها في التنبؤ بأسعار أسهم المصارف"** **بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف البحث إلى التعرف على مؤشرات التحليل الفني (المتوسط المتحرك البسيط، المتوسط المتحرك المتقارب والمتباعد، مؤشر القوة النسبية، مؤشر التخمين، مؤشر مديات بولينجر)، وأثرها في التنبؤ بأسعار الأسهم للمصارف التجارية العراقية الخاصة، وذلك من الوقوف على الأساليب المستخدمة في التحليل الفني ونماذجه المختلفة بصورة عامة، ومؤشراته بصورة خاصة، وطرائق الافادة منها في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد الهادف إلى تحقيق عوائد مجزية في الأسواق المالية، وتشخيص المعوقات، والصعوبات التي تواجه المشاركين للتنبؤ بأسعار الأسهم، وإقتراح الحلول، والتوصيات للتغلب عليها وإجتيازها من منظور علمي وعملي.** **إذ تكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العراقية الخاصة، والبالغ عددها (٢٥) مصرف، فيما تكونت عينة البحث من (٧) مصارف بما نسبته (٢٨٪) من مجتمع البحث، استخدم البحث المنهج التحليلي للبيانات المالية في المدة الواقعة بين (٢٠٢١/٨/١-٢٠٢٢/٤/٣٠)، إذ جرى إحتساب البيانات المالية (اسعار الإغلاق) للمصارف عينة البحث بوساطة المعادلات الرياضية للمؤشرات الفنية،**

	وتمثيلها على صورة رسوم بيانية لتحديد إتجاهات الإسعار، وإشارات (البيع، والشراء) على نحو واضح، وبعدها جرى تحليل البيانات احصائيا لأختبار فرضيات البحث، إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط بين المؤشرات الفنية (المتوسط المتحرك البسيط، المتوسط المتحرك المتقارب والمتباعد، مؤشر القوة النسبية، مؤشر التخمين، مؤشر مديات بولينجر)، والتبؤ بأسعار الأسهم (إتجاهات الأسعار، إشارة البيع، إشارة الشراء). وخرج البحث بمجموعة من التوصيات أهماها ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية الخاصة بتعزيز مكانة التحليل الفني كأداة نوعية تستخدم في تحسين قرار المستثمر، وزيادة القدرة على التحليل، والتنبؤ ويمكن أن يتم ذلك من قيام المصارف بتوافر محلل فني لديها، وعمل ندوات، ودورات، ومسابقات تخدم هذا الغرض، وحثّ الجهات الأكاديمية على زيادة تسليط الضوء على التحليل الفني من تشجيع البحوث، والدراسات لما له من أهمية بالغة بقرار الاستثمار بالأسهم مستقبلا.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	باسم سلومي حمد			
أسم المشرف	المحاسب القانوني عماد رسن حسن			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	مبادرات البنك المركزي العراقي وتاثيرها في بعض النشاطات المصرفية بحث تطبيقي في عدد من المصارف العراقية			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تقوم المصارف بتقديم نشاطاتها المصرفية لزبائنها بأسعار فائدة تحدد حسب سياسة المصرف ، و هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي يقدمها المصرف لزبائنه ، وتعد هذه النشاطات مصدرا لإشباع الرغبات المالية للعملاء وفي الوقت نفسه تعد مصدرا لأرباح المصرف ، إلا أن هذه المصارف طرأت عليها نشاطات جديدة تقوم بتقديمها من أموال مبادرات البنك المركزي التي قام بإطلاقها في بداية عام (٢٠١٦) نتيجة الركود الاقتصادي الذي حل بالبلد بسبب الأزمة المالية الأمنية التي تعرض لها البلد في عام (٢٠١٤) ، ثم طرحها عن طريق المصارف الخاصة التجارية والإسلامية			

	والمصارف المتخصصة. **أي أن مشكلة البحث تتحدد بمدى تأثير مبادرات البنك المركزي العراقي على نشاطات المصارف التي تقدم عن طريق أموال المصرف الذاتية ، و هل أثرت مبادرات البنك المركزي على نشاطات المصارف عينة البحث بشكل عام، ويهدف البحث الى التعرف على طرح المبادرات وتوضيحها وتحليل دورها في تعزيز العمليات والانشطة للمصارف عينة البحث ، أما عينة البحث دالفت من (٩) مصارف، وهي (٣) مصارف التخصصية وهي الزراعي والصناعي والعطاري) . و (٢) مصرف تجارية خاصة وهي (المصرف الأهلي العراقي ومصرف الشور التولي) و (٤) مصارف إسلامية وهي (السعراقي الإسلامي، السقة الإسلامي، المشرق الإسلامي، الوطني الاسلامي.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**زينب علي عبد الحسين**			
أسم المشرف	**م.د. هيثم عبد الخالق اسماعيل**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي في تمويل قطاع الاسكان بحث تطبيقي**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تعد ازمة السكن من اهم الازمات القائمة في العراق شأنه شأن معظم الدول ولقد تزايدت هذه الازمة بسبب الحاجة السكنية (العجز السكني) اذ يتسم الوضع الاسكاني في العراق بخصوصية خاصة حيث الحاجة السكنية المتراكمة التي تقدر بحوالي (٣) ملايين وحدة سكنية ومن اهم الاسباب المؤدية الى ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني فضلاً عن مجموعة من المؤشرات والاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية وعدم وجود نظام تمويل كفوء بسب ضعف السياسات التمويلية الداعمة للإسكان، لذا تابع البنك المركزي العراقي بسبب هذه المؤشرات وعمل على اطلاق مبادرة لدعم القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الاسكان محاولاً ايجاد السبل للتخفيف من الحاجة السكنية, لذلك سعي البحث الى تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي في تمويل قطاع الاسكان وتقييم الدعم المالي المقدم من البنك المركزي العراقي ومعرفة تطور الائتمان الممنوح في تغطية الحاجة السكنية, ويستمد البحث اهميته من اهمية تمويل قطاع**			

	الاسكان لما له من اثر بالغ على الفرد والمجتمع, ولأجل تطوير قطاع الاسكان في العراق لابد من توافر التمويل اللازم وهنا تبرز اهمية البحث للوقوف على دور المبادرة من خلال رسم استراتيجية فعالة تهدف الى رفد القطاع الاسكاني بالتمويل اللازم, ومشكلة البحث تتعلق بمشكلة الحاجة السكنية وتزايد الحاجة السكنية بوتيرة متصاعدة, اذ انطلق البحث من افتراض اساسي مفادها ان مبادرة البنك المركزي العراقي لها تأثير ايجابي على توفير التمويل لمؤسسات الاقراض الاسكاني الحكومية وبالتالي التقليل من الحاجة السكنية, اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتحليلي في تحليل البيانات السنوية خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٠), اما عينة البحث فقد تكونت من المصرف العقاري وصندوق الاسكان باعتبارها الجهات التنفيذية للمبادرة، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها (عمد البنك المركزي العراقي الى اطلاق مبادرة لغرض دعم قطاع الاسكان وفقاً لمؤشرات معينة, ان نسبة مساهمة الجهات التنفيذية للمبادرة في تغطية الحاجة السكنية لا ترتقى الى مستوى الطموح) وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها (العمل على ادخال اصلاحات على نظام تمويل الاسكان بما يتماشى ومتطلبات سوق السكن كأنشاء وتأسيس مصارف ومؤسسات متخصصة في مجال الاسكان للإقراض مثل انشاء مؤسسة تمويل اعادة القروض العقارية, الافادة من تجارب الدول فيما يخص تمويل الإسكان).

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**مهند يحيى خضير**			
أسم المشرف	**أ.م.د.وفاء عبد الامير**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**الاحتياطات الاجنبية ودورها في استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعد موضوع الاحتياطيات الأجنبية محل اهتمام لدى السلطات النقدية، والمنظمات الدولية، لما لها من دور مهم تمارسة في أوقات الأزمات، فضلا عن دورها الرتيب في مواجهة الطلب على العملة، واستقرار سعر الصرف، خاصة مع اعتماد الإقتصاد**			

	العراقي على نحو أساسي على مصدر أحادي في تمويل إنفاقة العام بشقيه الجاري، والأستثماري، فضلا عن دورها الآخر، وهو تلبية حاجة المصارف المشاركة في نافذة بيع العملة لتغطية قيمة الأستيرادات من السلع والخدمات في أوقات انخفاض مشتريات النافذة من وزارة المالية، وهذا ما يضع الاحتياطيات الأجنبية تحت ضغوط الأول هو تلبية حاجة الطلب والمحافظة على استقرار الأسعار الداخلية، وضغط الثاني هو الإحتفاظ بمستويات أمنه تعزز الجدارة الائتمانية للبلد. لذا هدف البحث الى تحليل أنواع الاحتياطيات الأجنبية في حيازة البنك المركزي العراقي في مدة الدراسة وبيان طبيعة نظام سعر الصرف المتبع للسياسة النقدية مع تحليل علاقة الإحتياطيات الأجنبية في كيفية استقرار سعر الصرف مع إتباع نظام السعر الصرف الثابت وأثبات مدى مثانه الإحتياطيات الأجنبية في استقرار سعر الصرف بوسائله تحليل مؤشرات الكفاية. وهذا ما جرى التوصل اليه من إتباع المنهج التحليلي في التوصل إلى أهداف البحث ومن خلال هذا التحليل ولأثبات طبيعة العلاقة توصل البحث إلى أن علاقة الإحتياطيات الأجنبية في استقرار سعر الصرف هي علاقة عكسية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	هيفاء حسين جوري			
أسم المشرف	المحاسب القانوني الدكتور صلاح هيمت محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور البنك المركزي في دعم مصداقية البيانات المالية :مخصص عقارات التصفية /بحث تطبيقي			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تشكل المصارف القاعدة الإسناس للقطاع المالي ، لذا لابد من خضوعها إلى نظام رقابي سليم ومحكم التثبت من أمتنالها التشريعات المنظمة لعملها وصحة عملياتها وضمان القيام بعملها على وفق الأنظمة والتعليمات للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي والمالي ، ومن أهم الأدوات الرقابية التي يعتمدها البنك المركزي في الرقابة على المصارف هي تقييم أوضاع المصارف عن طريق تحليل البيانات المالية			

	والكشوفات التورية التي تزوده بها المصارف وفق المواعيد المقررة إذ ينبغي أن تعبر البيانات المالية للمصارف بدقة ووضوح وعدالة عن الوضع المالي فضلا عن انصافها بالموثوقية ، ولتحقيق جزء من أهداف البنك قرار مجلس ادارة بموجب قراره رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ واستناداً إلى قانون المصارف رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ مادة (٣٣) فقرة ثانياً ، معالجة العقارات المستملكة نتيجة تسوية ديون المملوكة منذ سنوات سابقة باحتساب مخصص عقارات التصفية عنها بنسبة ٢٠% عن كل عقار مستملك وعن كل سنة تأخير لغاية (٥) سنوات يحتسب نسبة ١٠٠% . يهدف البحث الى بيان الدور الرقابي الاشرافي للبنك المركزي العراقي ومدى مساهمة تطبيق قرار مجلس ادارته وفق المادة (٣٣) من قانون المصارف ١٩٤ لسنة ٢٠٠٤ في دعم مصداقية القوائم المالية للمصارف وبيان الاطار المفاهيمي للقوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحديد المعايير ذات الصلة بأعداد وعرض القوائم المالية، فضلا عن تحليل الدور الرقابي البنك المركزي في المصارف العراقية في دعم مصداقية القوائم المالية من خلال الية قرار مخصص عقارات التصفية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	علا عبد اسماعيل			
أسم المشرف	أ.م.د.خلود هادي عبود			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تحقيق التفوق الاستراتيجي من حلال التسويق الابتكاري للمصارف / بحث تطبيقي في عدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد التغييرات المتسارعة في بيئة الاعمال فرضت على المنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص البحث عن نماذج تسويق غير التقليدية من خلال ربط عملياتها وانشطتها الرئيسية ومنها التسويق مع الابتكار وذلك لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية وتوفير القيمة للزبائن. لقد هدف البحث حول العلاقة بين التسويق الابتكاري والتفوق الاستراتيجي للمصارف في محاولة لتعميم الموذج العلاقة			

	ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه في البيئة المصرفية العراقية، لذا تم تحديد المشكلة من خلال اطلاع الباحثة على أهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بالموضوع، وهو ما يتمثل بالجانب المعرفي من جهة ، والجانب الميداني من جهة أخرى من خلال زيارات الباحثة للمصارف المبحوثة . اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي أسلوباً لمعالجة مشكلة البحث وذلك باشتقاق فرضيات واختبارها من خلال استبانة تم توزيعها على (٧٢) من الادارات العليا ومدراء الأقسام في تعد التغييرات المتسارعة في بيئة الأعمال فرضت على المنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص البحث عن نماذج تسويق غير التقليدية من خلال ربط عملياتها وانشطتها الرئيسة ومنها التسويق المصارف المبحوثة (مصرف الخليج التجاري ، مصرف المنصور، مصرف سومر ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف عبر العراق ، مصرف اشور الدولي للاستثمار) . أظهرت النتائج صحة الفرضتين الرئيسة وكذلك الفرضيات الفرعية ، بالاعتماد على البرنامج الاحصالي (SPSS) 24 (AMS)، في احتساب الوسط الحسابي ، والنسب المئوية ، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، واختبار كولمكروف سمرنوف، والارتباط، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) واستناداً على ذلك تمت صياغة مجموعة من الاستنتاجات التي أظهرت إدراك إدارات المصارف المبحوثة لأهمية التشويق الابتكاري لأنها مدركة أن طبيعة هذه الممارسات تتهدف الزبون والذي بعد جوهر العمل المصرفي، لذا سعت إلى تطوير التكنولوجيا والعمل المصرفي.